لانا نسلم الكلام الى سبب عروض ذلك الوصف المحدث وان كان
شاعيرذلك اي غير ذاته وصفاته كان الواجب مفتقرا في صفته الى
منفصل والكل مح ولقايل ان يقول انه تع يجوز حمله على الاغراض
على الوجه الرابع ويقرره ان المقتضي لتلك الصفة ليس امرا منفصلا
لانه تع لا ينفعل عن غيره لكن لم لا يجوز ان يقتضي ذاته تع صفات متعاقبة
كل منها مشروطة بانقراض الاخرى ولا يلزم الترجيح بلا مرجح اذ المرجح حصول
شرط وهو انقضاء الاولى او مختصة بوقت وحال لتعلق الارادة بها
فيكون المرجح ارادة الواجب المختار وخلف اي كل منها خلف لما زال
فيكون الكمال مطردا اصالة بان يكون ذاته متصفة بصفة كمال دائما
فلا يرد ان انقضا الصفة مح لانها كمال لا يقال ان كل واحدة
من تلك الصفات المتعاقبة يجب ان يكون صفة كمال فعند زوال
الصفة السابقة يلزم النقص لخلوه عن صفة الكمال لانا نقول يجوز
ان يكون كون الصفة صفة كمال مشروطا بحضور ذلك الوقت
الذي اختص بها فلا يلزم ان يكون خلو الذات عن تلك الصفة
عند انقضاء وقتها نقصا وامكان الاتصاف بها جواب سوال
مقدر تقريره سوال انه لو كان ذاته مقتضية للصفات المتعاقبة تقرير مه
الحادثة لصح اتصاف ذاته بكل واحدة منها في الازل وقد ثبت بطلانه
وتقرير الجواب ان امكان الاتصاف بها لما توقف على امكانها
لم يكن قبل امكانها وامكانها مشروط بانقضاء الصفة التي قبلها
او بوقت معين فلا يلزم صحة الاتصاف في الازل ويجوز حمله
على الاغراض على الجميع اما على الاول فبان يقال ان اردتم بالانفعال
بانه في ذاته فمسلم ان ذاته لا ينفعل عن شي لكن لا نم ان تغير صفاته
موجب ذلك لجواز ان يكون ذاته مقتضية لصفات متعاقبة كل واحد
منها يكون مشروطة بانقراض الاخرى او مختصة بوقت وحال لتعلق الارادة
بها وان اردتم بالانفعال تبدل الصفات فلا نم استحالته لان ذلك

عين النزاع وان اردتم معنى اخر فلا بد من تصويره اولا لنتكلم
عليه ثانيا ويجري مثله في الرابع بان يقال نختار ان المقتضي لتلك الصفة
ذاته تع لا المنفصل لامتناع انفعاله عن الغير قولكم يلزم الترجيح بلا
مرجح قلنا ممنوع لجواز ان يقتضي ذاته تعالى صفات متعاقبة كل
واحدة منها يكون مشروطة بانقراض الاخرى او مختصة بوقت وحال
لتعلق ارادته تلك الصفة في ذلك الوقت والحال دون صفة اخرى
واما على الثاني فبان يقال لا نسلم انه لو خلا ذاته عن تلك الصفة لكان
ناقصا وانما يلزم ذلك ان لو لم يحصل لها بدل الاولى صفة كمال اخرى لكن
على تقدير حصول صفة كمال خلفا عن الزائلة يطرد الكمال واما على
الثالث فبان يقال ان الصفة الحادثة سلمنا انها مما يصح اتصاف
ذاته بها لكن لا يلزم منه صحة اتصافه بها في الازل لان المراد بصحة الاتصاف
امكان الاتصاف وامكان الاتصاف بتلك الصفة موقوف على امكان
الصفة ولا نسلم ان تلك الصفة قبل زوال الصفة التي قبلها او
قبل دخول الوقت المعين الذي تعلق ارادة المختار به ممكنة احتجوا
اي القائلون بجواز اتصاف ذاته تع بالحوادث بانه تع لم يكن
فاعل العالم في الازل والا لكان العالم ازليا ثم جاز فاعلا وبان
الصفات القديمة يصح قيامها به لمطلق كونها صفات ومعلى لان
العدم عدمي لا يصلح ان يكون جزء من المقتضي للوجودي فلا يصلح
ان يكون جزء من المقتضي لصحة القيام فان صحة القيام امر وجودي لكونه
نقيضا للاصح والحوادث تشاركها في ذلك فيصح قيامها بذاته تع واجيب
عن الاول بان التغير في الاضافة والتعلق لا في الصفة فان كونه فاعلا اضافة
وتعلق عرض لقدرته بعد ان لم يكن عارضا لها وعن الثاني بان المصحح
لقيام تلك الصفات حقائقها المخصوصة وهي ليست مشتركة بينها
وبين الصفات الحادثة او لعل القدم شرط او الحدوث مانع من القيام
بها فان الشرط جائز ان يكون عدميا وكذا المانع الخاص في نفي

Copyright © King Saud University